COPYRIGHT© INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA

المشاركة المتناقصة وتطبيقاتهافي المصارف السودانية: دراسة حالة

إعداد

ست العيلة محمد السلاوي إدريس

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في القانون

كلية أحمد إبراهيم للحقوق
الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

نوفمبر ٢٠١٥م

خلاصة البحث

يتناول هذا البحث دراسة وتحليل قضايا المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها في المصارف السودانية، وذلك لأهميتها البالغة في النشاط الاقتصادي في الصيرفة الإسلامية ، لاسيما في ظل الواقع الذي تشهد فيه الصناعة المصرفية تطورات متلاحقة، الأمر الذي يتطلب أدوات استثمارية تلبي حاجة القطاعات الاقتصادية المختلفة للتمويل. وقد جاءت هذه الدراسة متضمنة للعديد من الجوانب المتعلقة بموضوع المشاركة المتناقصة المتمثلة في الجوانب الشرعية، والقانونية والتطبيقات العملية في المصارف السودانية، وقد سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة لبيان مفهوم المشاركة المتناقصة وصورها، وتكيفها الفقهي والقانوني وحكمها الشرعي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي المقارن والاستقرائي الاستنباطي . بالاضافة الى ذلك قامت بالعمل الميداني لجمع المعلومات وتتبع حيثياتها وتحليل المعلومات الخاصة بتطبيق هذه الصيغة .استخدمت الباحثة المقابلات الشخصية لاستطلاع آراء المتخصصين في تطبيقات المشاركة المتناقصة في المصارف السودانية. توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج أهمها أن تطبيقات المشاركة المتناقصة في الجهاز المصرفي السوداني تتم وفقًا للضوابط الشرعية والقانونية وذلك لوجود هيئات الرقابة الشرعية في كل مصرف ، وبالرغم من أهمية هذه الصيغة إلا أننا نجد أن نسبة التعامل بها تعتبر ضئيلة مقارنة بالصيغ الأخرى وذلك لحداثتها وعدم الإلمام الكافي بها.

ABSTRACT

This research focusses on the study and analysis of *al-Musharakah al-Mutanaqisah* (Diminishing Partnership) and its application in Sudanese financial institutions. The burgeoning modern banking system necessitates looking for more resilient tools for the development of economic systems in the country particularly in the current enormous changes taking place in the banking industry which require a rethinking or perhaps reinventing reliable investment methods that could meet the needs of various financing sectors in the country. This research, therefore, attempts to examine numerous issues, whether legal or practical relating to *al-Musharakah al-Mutanaqisah* (Diminishing Partnership) as is applied in Sudanese banks. The research aims at investigating *al-Musharakah al-Mutanaqisah* and how different it is from other Islamic financing transactions, whether modern or traditional, as dealt with in the Islamic jurisprudence. In carrying out this research, the researcher applied multiple research methodologies ranging from that of pure doctrinal and non-doctrinal to that of descriptive and inductive approaches. Furthermore, an attempt was made to conduct fieldwork to collect the relevant data. Extensive of personal interviews with experts in the field were among the methods of collecting data. Finaly result, it was noted that despite the importance of *al-Musharakah al-Mutanaqisah* it was found to be less ventured into compared to other methods of transactions mainly because it is a comparatively new concept in bank dealings and many lack adequate knowledge of it.

APPROVAL PAGE

The thesis of Siteleila Mohamed Elsalawi Idris has been examined and is approved by the following;

_____

Hunud Abia Kadouf
Supervisor

_____

Mustapha Omar
Co Supervisor

_____

Muhammad Abdurrahman Sadique
Co Supervisor

_____

Badrudin Ibrahim
Internal Examiner

_____

Muhammad Tahir Mansoori
External Examiner

_____

Mustafa Abdel Rahim Adam Roshash
External Examiner

_____

Radwan Jamal Yousef Elatrash
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigation ،except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes given explicit references and a bibliography is appended.

Siteleila Mohamed Elsalawi Idris

Signature …… Date ……..

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٥م © محفوظة لست العيلة محمد السلاوي إدريس.

المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها في المصارف السودانية: دراسة حالة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأية صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل من دون إذن مكتوب من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

١. يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس، وتوثيق النص بصورة مناسبة.
٢. يكون للجامعة الإسلامية– ماليزيا، ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتها التعليمية، وليس لأغراض البيع العام.
٣. يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية– ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.
٤. سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغييره.
٥. سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد، من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجّهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكّد هذا الإقرار: ست العيلة محمد السلاوي إدريس

التوقيع:..... التاريخ: .....

إلى من علماني معنى أن أعيش وانتصر وألهماني الحنان والمشاعر والمعني قبل الحس

إلى روح أمي وأبي الطاهرتين حباهما الله بنعيم الآخرة المقيم

إلى زوجي العزيز مصدر قوتي..... الذي حثني في صدق، وشجعني في إكبار

ومن خلاله إلى فلذات أكبادنا سر صفائنا، وحياتنا ....

محمد ـأواب ـروان ـإبراهيم ـتبيان

إلى أخواتي وأخواني عنوان التماسك والألفة والمحبة

كملهم الله بتمام العلم والأدب ونعيم العافية

إلى كل من سعي لينير لنا الطريق أهدي إليهم جميعا ثمرة جهدي هذا

الشكر والتقدير

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ووفقني للقيام بهذا العمل المتواضع، والحمد لله الذي علمني ما لم أكن أعلم وهداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله. أتقدم بالشكر للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ذلك الصرح الشامخ، وأخص بالشكر كلية أحمد إبراهيم للحقوق ، حيث تقف كلمة الشكر منكسرة أمام أساتذتي في هذه الجامعة الذين يتفانون في كل صوب. وأسدي الشكر الجزيل للأستاذ الدكتور هنود أبيا كدوف المشرف على هذا البحث لخلقه الراقي وعلمه الوافي فله مني كل تقدير وامتنان لما قدمه لي من نصح وتوجيهات سديدة وملاحظات علمية قيمة أسهمت في إخراج البحث بهذه الصورة، فقد كان نعم الأستاذ المشرف فجزاه الله خيرًا. كما أتقدم بالشكر الوافي لكل من الدكتور محمد عبد الرحمن صديق والدكتور مصطفى عمر والأستاذ الدكتور محمد الفاتح حامد لما أولوه لي من عناية واهتمام بملاحظاتهم القيمة وعطاءهم المتميز الذي أغنى هذا البحث وكل من كان لي هاديًا ومعينًا، لبلوغ غايتي التي كنت أصبو لتحقيقها من خلال هذا البحث. كما أدين بالشكر والامتنان إلى إدارة التمويل والاستثمار ببنك التضامن الإسلاميّ ، بنك المزارع التجاري،بنك الاستثمار المالي ، بنك السودان المركزي ومكتبة أكاديمية السودان للعلوم المصرفيّة والماليّة لحسن تعاملهم وتعاونهم وما توفيقي إلا بالله .

محتويات البحث

خلاصة البحث ..... ب

خلاصة البحث باللغة الانجليزية ..... ج

صفحة القبول ..... د

صفحة الإقرار ..... هـ

صفحة حقوق النشر ..... و

الإهداء ..... ز

الشكر والتقدير ..... ح

فهرس الجداول ..... ن

فهرس الأشكال ..... ف

المقدمة ١

أهمية البحث ٢

أهداف البحث ٣

إشكالية البحث ٣

أسئلة البحث ٣

حدود البحث: ٤

أدبيات البحث: ٤

الفصل الأول: معنى الشركة والمشاركة في اللغة والاصطلاح والقانون ١١

المبحث الأول: معنى الشركة والمشاركة في اللغة والاصطلاح ١٢

المطلب الأول: معنى الشركة والمشاركة لغةً ١٢

المطلب الثاني: معنى الشركة والمشاركة المتناقصة اصطلاحًا ١٥

المبحث الثاني: معنى الشركة والمشاركة في القانون..... ٢١
المطلب الأول: معنى الشركة والمشاركة في القانون..... ٢١
المطلب الثالث: مشروعيّة الشركة في الفقه الإسلامي ٢٩

الفصل الثاني: أنواع وأقسام الشركات في الفقه الإسلامي وعلاقتها بالمشاركة المتناقصة..... **٣٤**
تمهيد:..... ٣٥
المبحث الأول: أنواع الشركات في الفقه الإسلامي..... ٣٦
المطلب الأول: شركة الملك، شركة العقد وشركة الإباحة..... ٣٧
المطلب الثاني: أقسام الشركات في الفقه الإسلامي..... ٤٤
المبحث الثاني: علاقة المشاركة المتناقصة بأنواع الشركات في الفقه الإسلامي..... ٦٠
المطلب الأول: علاقة المشاركة المتناقصة بشركة الملك ٦١
المطلب الثاني: علاقة المشاركة المتناقصة بشركة العقد..... ٦٣
المطلب الثالث: المشاركة المتناقصة مابين شركة الملك وشركة العقد..... ٦٤

الفصل الثالث: صور وضوابط المشاركة المتناقصة وحكمها **٦٧**
المبحث الأول: نشأة وصور المشاركة المتناقصه وخصائصها..... ٦٨
المطلب الأول: نشأة وصور المشاركة المتناقصة..... ٦٨
المطلب الثاني: مفهوم وطرق التمويل بالمشاركة المتناقصة..... ٧٥
المطلب الثالث: خصائص المشاركة المتناقصة..... ٧٩
المبحث الثاني: ضوابط التعامل بالمشاركة المتناقصة ٨٤
المطلب الأول: ضوابط التعامل بالمشاركة..... ٨٤
المطلب الثاني: معيار المشاركة:..... ٨٨
المطلب الثالث: شروط عقد المشاركة..... ٩٠

المبحث الثالث: حكم المشاركة المتناقصة..... ٩٤
المطلب الأول: رأي القائلين بجواز العقد ٩٤
المطلب الثاني: رأي القائلين بعدم جواز عقد المشاركة المتناقصة: ٩٩

الفصل الرابع: النظام المصرفي في السودان ونماذج من التطبيق..... ١٠٣
المبحث الأول: ملامح الجهاز المصرفي السودانى..... ١٠٤
المطلب الأول: النظام المصرفي في السودان وتأثيره على السياسة
النقدية والتمويلية..... ١٠٥
المطلب الثاني: مميزات الجهاز المصرفي في السودان ١٠٩
المطلب الثالث: الإطار القانوني للمصارف الإسلاميّة في السودان..... ١١٤
المبحث الثاني: المصارف محل الدراسة ١٢٠
المطلب الأول: بنك التضامن الإسلاميّ- النشأة والتطور: ١٢١
المطلب الثانى: بنك الاستثمار المالى:..... ١٢٤
المطلب الثالث: بنك المزارع التجارى: ١٢٧
المبحث الثالث: نماذج من تطبيقات المشاركة المتناقصة في المصارف
السودانية..... ١٢٩
المطلب الأول: الخطوات العملية والإجرائية لتطبيق المشاركة المتناقصة ١٢٩
المطلب الثاني: تحليل نماذج عقود المشاركة المتناقصة التي تمت
بالمصارف محل الدراسة..... ١٣١
المطلب الثالث: حجم التمويل بالمشاركة المتناقصة بالمصارف محل
الدراسة ١٤١
المطلب الرابع: إجمالي تمويل المشاركة المتناقصة منسوباً إلى إجمالي
تمويل المصارف محل الدراسة وإجمالي تمويل الصيغ الأخرى..... ١٤٧
الفصل الخامس: منهجية البحث..... ١٥٢
المبحث الأوّل: منهجية البحث..... ١٥٢

المبحث الثاني: منهجية وطريقة المقابلة الشخصية..... ١٥٢
المطلب الأول: منهجية وطريقة المقابلات الشخصية..... ١٥٣
المطلب الثاني: خلفية عن الشخصيات التي شاركت في المقابلات..... ١٥٣
المبحث الثالث: منهجية وطريقة إجراءات الاستبانة..... ١٥٤
المطلب الأول: مجتمع وعينة البحث..... ١٥٥
المطلب الثاني: الطرق والإجراءات التي اتبعتها الباحثة لجمع
المعلومات..... ١٥٥

النتائج والتحليل..... ١٥٨
المبحث الأول: تحليل ونتائج المقابلات الشخصية..... ١٥٩
المطلب الأول: جدول يوضح معلومات عن المشاركين في المقابلات
الشخصية:..... ١٥٩
المطلب الثاني: الإجابات التي أدلى بها المشاركون..... ١٦٠
المبحث الثاني: تحليل ونتائج الاستبانة..... ١٧٠
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث ١٧٠
المطلب الثاني: تحليل العبارات ١٧٧

الخاتمة..... ١٩٤
النتائج والتوصيات ٢٠١
أولا: نتائج خاصة بالتحليل..... ٢٠١
النتائج بتحليل الاستبيان..... ٢٠٢
التوصيات..... ٢٠٣

المصادر والمراجع..... ٢٠٥

الملاحق ٢١٩

فهرس الجداول

جدول رقم (٤,١)	توزيع الأرباح فى حالة المشاركة المتناقصة	١٤١
جدول رقم (٤,٢)	نسب التمويل بالمشاركة المتناقصة في المصارف محل الدراسة	١٤٢
جدول رقم (٤,٣)	نسب حجم التمويل بالمشاركة المتناقصة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢	١٤٤
جدول رقم (٤,٤)	معدل نمو المشاركة المتناقصة	١٤٥
جدول رقم (٤,٥)	إجمالي تمويل المشاركة منسوبا إلى إجمالي تمويل المصارف محل الدراسة	١٤٧
جدول رقم (٤,٦)	معدل نمو إجمالي التمويل بالمشاركة إلى إجمالي تمويل المصارف وإجمالي تمويل الصيغ الأخري	١٤٩
جدول رقم (٤,٧)	حجم ونسب إجمالي تعثر المشاركة المتناقصة	١٥١
جدول رقم (٥,١)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات عينة الدراسة على الاستبانة	١٥٩
جدول رقم (٦,١)	خصائص المشاركين (participants) الديموغرافية	١٥٩
جدول رقم (٦,٢)	أفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	١٧١
جدول رقم (٦,٣)	أفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	١٧١
جدول رقم (٦,٤)	أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	١٧٣
جدول رقم (٦,٥)	هل تعلم ماهى المشاركة المتناقصة ؟	١٧٤
جدول رقم (٦,٦)	هل سبق لك التعامل بالمشاركة المتناقصة ؟	١٧٥
جدول رقم (٦,٧)	هل هناك فرق بين المشاركة والمشاركة المتناقصة ؟	١٧٦
جدول رقم (٦,٨)	هل يتم تطبيق المشاركة المتناقصة وفق القواعد الشرعية ؟	١٧٧
جدول رقم (٦,٩)	هل يتم تطبيق المشاركة المتناقصة وفق القواعد القانونية	١٧٨

جدول رقم (٦,١٠) هل المصرف لديه قواعد خاصة تطبق علي المشاركة المتناقصة وليست محكومة بقواعد اخري؟ ١٧٩
جدول رقم (٦,١١) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات السؤال الاول. ١٧٩
جدول رقم (٦,١٢) Chi-Square Test ١٨٠
جدول رقم (٦,١٣) Chi-Square Test ١٨١
جدول رقم (٦,١٤) Chi-Square Test ١٨٢
جدول رقم (٦,١٥) هل المشاركة المتناقصة من صيغ الاستثمارات الجائزة ؟ ١٨٢
جدول رقم (٦,١٦) هل توجد قواعد خاصة تطبق على المشاركة المتناقصة أم تعامل معاملة المشاركة الثابتة؟ ١٨٣
جدول رقم (٦,١٧) هل تشتمل المشاركة المتناقصة علي ضوابط تبعدها عن دائرة الربا ١٨٤
جدول رقم (٦,١٨) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات السؤال الثاني ١٨٤
جدول رقم (٦,١٩) Chi-Square Test ١٨٥
جدول رقم (٦,٢٠) Chi-Square Test ١٨٦
جدول رقم (٦,٢١) Chi-Square Test ١٨٧
جدول رقم (٦,٢٢) هل عدم التوسع في التطبيق ناتج من حداثة التجربة ؟ ١٨٧
جدول رقم (٦,٢٣) هل توجد تطبيقات عملية لصيغة المشاركة المتناقصة في المصارف السودانية ؟ ١٨٨
جدول رقم (٦,٢٤) هل هناك عقبات أو صعوبات تعيق التطبيق الصحيح لصيغة المشاركة المتناقصة ؟ ١٨٩
جدول رقم (٦,٢٥) الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات السؤال الثالث ١٨٩
جدول رقم (٦,٢٦) Chi-Square Test ١٩٠

جدول رقم (٦,٢٧) Chi-Square Test ١٩١
جدول رقم (٦,٢٨) Chi-Square Test ١٩٢
جدول رقم (٦,٢٩) Chi-Square Test ١٩٢

فهرس الأشكال

شكل رقم (٤,١)	حجم نسب التمويل بالمشاركة المتناقصة لعام ٢٠١٢	١٤٤
شكل رقم (٤,٢)	معدل نمو المشاركة المتناقصة	١٤٧
شكل رقم (٦,١)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة	١٧١
شكل رقم (٦,٢)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	١٧٢
شكل رقم (٦,٣)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	١٧٣
شكل رقم (٦,٤)	هل تعلم ماهى المشاركة المتناقصة ؟	١٧٤
شكل رقم (٦,٥)	هل سبق لك التعامل بالمشاركة المتناقصة ؟	١٧٥
شكل رقم (٦,٦)	نسبة الذين أجابوا أن هناك فرق بين المشاركة الثابتة والمشاركة المتناقصة	١٧٦

المقدمة

إن التطورات المتلاحقة في مجالات الحياة المختلفة أدى إلي تطور الفكر الاقتصادي عمومًا والفكر الاقتصادي الإسلامي على وجه الخصوص، وقد تجلى ذلك في إنشاء عدد من المصارف والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة على مستوى العالم والتي وجدت قبولا من المتعاملين مع المصارف الإسلاميّة في العالم الإسلامي وكذلك الدول الغربية، لا سيما بعد الأزمة الماليّة التي اجتاحت العالم في عام ٢٠٠٨ الأمر الذي أثبت أن الأدوات الماليّة التي تستخدمها المصارف الإسلاميّة ربما كان البديل الأمثل للمعاملات الربوية في المصارف التقليدية.

وقد أدى هذا التطور إلى تطور مماثل في المعاملات الاقتصادية ونتج عن ذلك استحداث أنواع جديدة من الآليات والصيغ التعاملية تختلف نوعا ما عن الصيغ التقليدية المتعارفة. ومن هذه المعاملات المستحدثة في عالم التمويل الإسلامي هي صيغة المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتمليك. و هذه الصيغة استحدثتها المصارف والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة وأصبحت من العقود المستحدثة في الفقه المصرفي الإسلامي.

علما أن السودان من أوائل الدول التي طبقت النظام المصرفي االإسلامي،حيث تم التحول الكامل للنظام المصرفي من مصارف تقليدية إلى مصارف إسلامية ، وتعتبر المشاركة المتناقصة من العقود المستجدة التي اعتمدتها المصارف والمؤسسات الماليه الإسلامية السودانية واختارتها الباحثة كموضوعٍ لدراسه تسهم في الجهود الفقهية والاقتصادية لتطوير الفقه المصرفي الإسلامي.

تجدر الإشارة إلى أننا أمام صيغة معاصرة للتمويل الإسلامي طبقتها المصارف الإسلاميّة، و بالرغم من ذلك لا زال هناك جدل يثار حولها بين بعض من الفقهاء المعاصرين والباحثين حول جواز هذه الصيغة وعدمها ، ولذا كان على الباحثة أن تبين ما هي حقيقة المشاركة المتناقصة ، ما أنواعها ،ما شروطها وضوابطها و ما حكمها وإلى أي من الشركات في الفقه الإسلامي تنتمي هذه المشاركة ، حتى يتبين تكييفها الفقهي و القانوني، لذا لابد من تناول هذه الدراسة بالتحليل والتدقيق حتى تتضح الرؤية حولها.

ونسبة لحداثة هذه الصيغة، وطبيعتها الخاصة التي تتميز بها، نجد أن هنالك بعضاً من العقبات والصعوبات التي تكتنف هذه المشاركة في تطبيقاتها في السودان مما قلل التعامل بها، وقد استعرضنا أمثلة من نماذج لتطبيقات هذه الصيغة في بعض المصارف السودانية مع بيان أوجه الاتفاق والاختلاف فيها.

وعرفت المشاركة المتناقصة بأنها صيغة تمويل تعتمد على اشتراك المصرف مع أحد عملائه أو أكثر على شراء أصل من الأصول، حيث يقدم المصرف لعملائه التمويل لشراء الأصل بدون فائدة ثابتة للمصرف، وبذلك ينشئ المصرف والعميل شركة ذات طبيعة خاصة وغرض محدد، ويشتركان في رأس مالهما، وفي الغالب يساهم العميل بنسبة ضئيلة ويساهم المصرف بالنّسبة المتبقية، ويصبح المعقود عليه ملكا للطرفين بنسبة مساهمة كل منهما في رأس المال. والغرض من المشاركة غالبا هو رغبة العميل في امتلاك المشروع (الأصل) وليس للمصرف رغبة البقاء في هذا المشروع، ويتفق الطرفان علي أن يقوم العميل بشراء حصة المصرف في المشاركة بصفة متدرجة إلى أن يصبح العميل هو المالك الوحيد للأصل موضوع المشاركة.

ولذا تعمل هذه الدراسة على جمع جوانب الموضوع في بحث مستقل يناقش جميع جوانبها وأحكامها وتكييفها لإبراز الرأي الراجح في محاورها المختلفة، مستفيدا من الأحكام التي وضعها الفقهاء والباحثين لمعرفة هذه المعاملة الجديدة.

أهمية البحث

النشاط والتطور الاقتصادي أدى إلى ظهور أنواع جديدة من المعاملات التعاقدية، في الفقه المصرفي ومنها المشاركة المتناقصة والتي تعتبر من العقود المستحدثة ولأهميتها اتخذتها المصارف والمؤسسات الماليّة كأداة للتمويل والاستثمار. ولم يتعرض لها فقهاؤنا في العصور السابقة لحداثتها، مما أثار الجدل حولها، وما زال الفقهاء المعاصرين يبحثون حولها.

أن المشاركة المتناقصة شركة ذات طبيعة خاصة وغرض محدد مما يمكنها أن تستوعب عدد من العقود، وعلى ضوء ذلك يمكن أن تنتج عنها صور متعددة الأمر الذي جعل من

الصعوبة بمكان الوصول إلى حقيقتها. وسعيا إلى الوصول إلى فهمها والتعامل بها وحسم الجدل الثائر حولها فضلت الباحثة الأخذ بهذا الموضوع حتى تتحقق الاستفادة منه.

أهداف البحث

أما أهداف البحث فيمكن إبرازها في ما يلي:

١. دراسة حقيقة المشاركة المتناقصة والآراء الفقهية حول مشروعيتها.
٢. دراسة تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة في المصارف الإسلاميّة في السودان مع أوجه الاتفاق والاختلاف في التطبيق.
٣. إبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشاركة المتناقصة.
٤. وضع المقترحات المناسبة في تطبيق صيغة المشاركة المتناقصة في المصارف والمؤسسات الإسلاميّة في السودان.

إشكالية البحث

تعتبر المشاركة المتناقصة من المعاملات التي عرفت حديثا والتي استخدمتها المصارف الإسلاميّة لاستثمار وتشغيل أموالها، إلا أن هذه الصيغة يكتنفها كثير من الغموض بالنّسبة للعاملين بالمصارف والمتعاملين معها (العملاء) من الناحية النظرية والتطبيقية مما يستوجب الدراسة والتحليل لمفهومها، صورها، شروطها وضوابطها والعقود التي تتداخل معها، وتكييفها الفقهي، وصولاً للحكم الشرعي لها.

ونظراً لحداثة هذا العقد نجد أن هناك جملة من العقبات والصعوبات التي تعيق تطبيقه في المصارف والمؤسسات الماليّة في السودان، مما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانطلاقا من الأهمية الشرعية لهذه الصيغة كان اهتمام الباحثة بتناول هذا الموضوع و تحليل كل الجوانب المتعلقة به.

أسئلة البحث

يمكن استعراض جملة من الأسئلة التي تسعى الباحثة للإجابة عليها وأهمها:

١. ما هي حقيقة المشاركة المتناقصة؟ وما هي صورها، شروطها وضوابطها؟
٢. ما هي علاقة المشاركة المتناقصة بغيرها من أنواع الشركات في الفقه الإسلامي وتكييفها الفقهي وما حكمها؟.
٣. ما هي تطبيقات المشاركة المتناقصة لدى المصارف السودانية؟
٤. ما هي الصعوبات والعقبات التي تعيق تطبيق المشاركة المتناقصة لدى المصارف السودانية؟
٥. ما هي المقترحات المناسبة لتطبيق صيغة المشاركة المتناقصة في السودان؟

حدود البحث:

تقتصر هذه الرسالة على دراسة المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها في المصارف السودانية، لأن السودان يعتبر من أوائل الدول في العالم الإسلامي الذي قام بتعميم تجربة الصيرفة الإسلاميّة لتشمل المصارف السودانية. وقد ركزت الباحثة على الجانب التطبيقي وتخذت السودان كنموذج يمكن الاستنارة به.

فمن الناحية المكانية تغطي الدراسة المصارف الإسلاميّة في السودان، أما من الناحية الزمنية فحدود الباحثة من عام ١٩٨٣-حتى٢٠١٢.

أدبيات البحث:

لقد تناول العديد من الكتاب والمؤلفين موضوع المشاركة المتناقصة في كثير من المراجع والمصادر على اختلاف درجاتها، وكذلك تناولتها التقارير والدوريات الصادرة من البنوك والمؤسسات الماليّة الإسلاميّة المختلفة ذات الصلة، إلاّ أنه ومن خلال تتبع واطلاع الباحثة وجدت أن هذه المصادر لم تتناول جميع الجوانب المتعلقة بالمشاركة المتناقصة، لا سيما التطبيقات العملية. بل استفادت الباحثة من الجوانب النظرية وسوف تتناولها كدراسات سابقة. وبناءً على ذلك يمكن بيان أوجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، وذلك بالتركيز على المضمون العلمي الذي تشتمل عليه كل دراسة من هذه الدراسات.
وفيما يلي بيان لذلك:

أول من كتب عن المشاركة المتناقصة هو حسن حمّود سامي إلاّ أنّه أوجز في تناوله لهذا الموضوع بل تحدث عن كيفية تنظيم العمل المصرفي الحديث في الإطار الإسلامي، وكيف أن الأعمال المصرفيّة الإسلاميّة من استثمار وغيره خدمة بلا ربا، وصلاحيتها للاستثمار الجماعي، حيث كانت المشاركة المتناقصة من ضمن ما تناوله الباحث في كتابه، ولم يتناول فيها صورها ولا ضوابطها ولا حكمها، لأن موضوع دراسته كان في **تطوير الأعمال المصرفيّة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلاميّة.**[١] وهذا ما ستتناوله الباحثة بشيء من التفصيل.

أمّا محمد عثمان شبير، في كتابه **المعاملات المالية المعاصرة،**[٢] يتفق مع حسن حمود حيث كان تناوله للمشاركة المتناقصة بإيجاز حيث لم يتناول صورها وضوابطها، ولا تكييفها الفقهي بل تناول منهجية التعامل مع المعاملات المالية المعاصرة، ومعاملات المصارف الإسلاميّة وغيرها من الموضوعات إلاّ أنّ طرحه للمشاركة المتناقصة كان مختصراً، كما استعرض نموذجًا لعقد المشاركة المتناقصة في البنك الإسلامي الأردني.

بينما نجد أن نور الدّين عبد الكريم الكواملة،[٣] فقد وضح في بحثه المقدم لدرجة الماجستير، مفهوم المشاركة المتناقصة متناولاً صورها، خصائصها، تكيفها الشرعي، مكانتها من الشركات في الفقه الإسلامي، والخطوات العملية لها، أي أنّه توسع في طرحه للمشاركة المتناقصة إلاّ أنّه يتفق مع محمد عثمان شبير في أنه أتى بتطبيق عملي واحد تناول فيه نموذج للبنك الإسلامي الأردني في تطبيق المشاركة المتناقصة. وسوف تتناول الباحثة عدد من النماذج لتطبيقات المشاركة المتناقصة في السودان وتحليلها وتقويمها والمقارنة بينها.

---

[١] سامي حسن حمود، **تطوير الاعمال المصرفيّة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلاميّة** (جامعة القاهرة: ط٢، ١٩٩١م).

[٢] شبير، محمد عثمان، **المعاملات الماليّة المعاصرة في الفقه الإسلامي** (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط٦، ٢٠٠٧).

[٣] الكواملة، نورالدين عبد الكريم، **المشاركة المتناقصة وتطبيقاتها المعاصرة في الفقه الإسلامي** (الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م)

وممن تناولوا هذا الموضوع وائل محمد عربيات في كتابه **المصارف الإسلاميّة والمؤسسات الاقتصادية**،[٤] بشيء من الإسهاب، حيث بيّن تعريف المشاركة المتناقصة، صورها، ومحلها وشروطها ثمّ بيّن الفرق بينهما وبين غيرها من المعاملات وفي ذات الوقت اتفق مع أحمد النجار[٥] في تناولهم لعلاقة المشاركة المتناقصة بغيرها من العقود. إلاّ أنّ أحمد النجار كان تناوله للمشاركة المتناقصة مقتضبًا اكتفى بتعريفها وعلاقتها بغيرها من العقود ولم يتناول أنواعها وصورها وتكيفها وضوابطها ولا أحكامها، وهذا ما سوف تتناوله الباحثة، والكاتبان لم يتعرضا للتطبيقات العملية.

وفي ذات الإطار عائشة الشرقاوي المالقي،[٦] فقد تناولت المشاركة المتناقصة من ضمن ما تناولته من أنواع المشاركة المستخدمة في البنوك الإسلامية حيث أنها وضحت مفهوم المشاركة عموما والتمويل بالمشاركة، وتوزيع الأرباح والخسائر، إلاّ أنها بينت تكيفها الشرعي ، وكان طرحها متواضعًا في هذه الصيغة متفقة مع **دليل العمل في البنوك الإسلاميّة**،[٧] للكاتب محمد هاشم عوض حيث تناول شروط المشاركة والتمويل بالمشاركة عموما، بل ركز علي طبيعة البنوك الإسلاميّة وإنماطها، والسياسة الاستثمارية للبنوك، إلا أنه تناول شروط عملية المشاركة المتناقصة من ضمن ما تناوله عن المشاركة بصفة عامة. مع أنه أكد على أهمية تطبيق المشاركة في كل المجالات المختلفة.

أما على الخفيف في كتابه **أحكام المعاملات الشرعية**،[٨] فقد تحدث عن الأقوال حول تطبيق المشاركة والمضاربة بصورها القديمة في المصارف المالية، والتي تتخللها كثير من

---

[٤] عربيات، وائل محمد، **المصارف الإسلاميّة والمؤسسات الاقتصادية – أساليب الاستثمار – الاستصناع – المشاركة المتناقصة المنتهية بالتمليك "النظرية والتطبيق** (الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).

[٥] النجار، أحمد، **منهج الصحوة الإسلاميّة** ؛ بنوك بلا فوائد. (مكتبة الجامعة الأردنية: ط١، ٢٠٠٤)

[٦] المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلاميّة التجربة بين الفقه والقانون الوضعي** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ط١، ٢٠٠٠م).

[٧] محمد هاشم عوض، **دليل العمل في البنوك الإسلاميّة** (مركز التنوير المعرفي، سلسلة كتاب التنوير رقم (٥)، ط٢، ٢٠٠٨م).

[٨] الخفيف، الشيخ علي، **أحكام المعاملات الشرعية** (ط١، ٢٠٠٨م).

الصعوبات والمشكلات وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها عند فسخ الشركة وما إلى ذلك، وقد تناول كفاءة البنوك الإسلاميّة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وتوظيف الموارد الماليّة بإقامة المشروعات الكبيرة.

أمّا في **الدورات المختلفة لمجمع الفقه الإسلامي**،[٩] فقد تناول عدد من الفقهاء المعاصرين المشاركة المتناقصة، منهم عبد الستار أبو غدة ،وهبه الزحيلي، وآخرون، فقد نالت حظها من النقاش والتحليل وقد توسعوا في تناولهم لمفهومها، وصورها، وضوابطها، وحكمها وأهميتها إلاّ إنهم اختلفوا حول تكييفها الفقهي، كما أنهم لم يتنالوا نماذج للتطبيقات بل اكتفوا بالجانب النظري، إلا أننا نرى أن الجانب العملي والتطبيقي يعطي المنظور الحقيقي لهذه الصيغة ويؤدي لمعالجة كل ما ينتج عنها من قصور من خلال التطبيق، إلاّ أنّ حسين كامل فهمي وأحمد على السالوس فقد اجتمعوا في ذات الأبحاث المقدمة لمجمع الفقه الإسلامي بعدم جوازها ومشروعيتها، لكونها عقد فاسد وشبهوها ببيع العينة وبيع الوفاء. إلا إن هذا الرأي لم يجد استحسانا وقبولاً لدى الباحثين. إما رأينا في هذا التشبيه فلم تكن هناك علاقة بين هذه الصيغة وبين بيع الوفاء وبيع العينة، وقد تناولت ذلك بالتفصيل في الفصل الثالث في المبحث الثالث تحت عنوان حكم المشاركة المتناقصة.

أمّا ما جاءت به **المراشد الفقهية الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات الماليّة في السودان**،[١٠] بنك السودان المركزي، وهي دورية تجمع توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية مخطط هيئات الرقابة الشرعية في قسمها الخامس، فقد وضحت تعريف المشاركة والمشاركة المتناقصة والأحكام الفقهية لها، فقد عنيت الدورية بالمشاركة بصفة عامة فلم تفرد دراسة أكثر تفصيل عن المشاركة المتناقصة، ولم تتناول فيها إجراءتها العملية، وتطبيقاتها، وهذا ما ستوضحه الباحثة في موضوع الدراسة هذه،

---

[٩] عبد الستار أبو غدة، قطب سانو، حسين كامل فهمي، علي أحمد السالوس، وهبة الزحيلي، كمال نزيه حماد، حسن علي الشاذلي وآخرون، **مجلة مجمع الفقه الإسلامي**، الدورة ١٣، العدد ١٥.

[١٠] جمهورية السودان، **بنك السودان المركزي، المراشد الفقهية** الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات الماليّة، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات الماليّة مخطط هيئات الرقابة الشرعية. ط١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.